

المليشيات العسكرية الخاصة: تهديدات متنامية وطنياً ودولياً

مقال تحليلي صادر عن وحدة تحليل السياسات في مركز الحوار السوري

23 ذو الحجة 1444 هـ - 11 يوليو/تموز 2023 م

أثار ما حدث في روسيا من تمرد مجموعة فاغنر تساؤلات عديدة على مستوى الخبراء السياسيين والأمنيين عن المخاطر المرتبطة بهؤلاء المرتزقة، وعن مدى تهديدهم نموذج الدولة باعتبار أن الدولة هي التي يُفترض أن تحتكر العنف المشروع ووسائله¹، وقد يتعدى تأثير المخاطر الناجمة عن هذا التهديد المستوى الوطني إلى التأثير في مستقبل النظام الدولي والسلام العالمي².

صناعة مزدهرة أم اتجار بالبشر وسوق نخاسة؟

مجموعة فاغنر هي مجرد مثال واحد على تنامي ظاهرة النشاط العسكري الخاص في جميع أنحاء العالم، وقد امتدت عمليات الشركات العسكرية الخاصة إلى مناطق ودول عديدة، مثل: جمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا ومالي واليمن ونيجيريا وأوكرانيا وسوريا والعراق ودول أخرى. ومن الجدير بالذكر أن شركة الأكاديمية الأمريكية (المعروفة سابقاً باسم [بلاك ووتر](#)) لعبت دوراً مهماً في العراق وأفغانستان لصالح الحكومة الأمريكية. وبالمثل قدّم مقاولو G4S³ خدمات مشابهة لبريطانيا في العراق، واليوم تعمل الشركات العسكرية الخاصة مثل G4S في أكثر من 125 دولة. ويصف الخبراء هذه الأنشطة العسكرية الخاصة بأنها أنشطة ارتزاق؛ ولذا نستخدم هذه الكلمة للإشارة إلى عموم تلك الأنشطة.

هذه المجموعات العسكرية الخاصة لا تركز على تقديم الخدمات للحكومات فحسب⁴؛ وإنما تقوم بوظائف مماثلة أمنية لصالح القطاع الخاص من خلال حماية الاستثمارات، لاسيما في مواقع التعدين وطرق الشحن، وامتد عملهم

1 لا نبتئى أو نسوق لاحتكار الدولة المطلقة للعنف المشروع بالمعنى الفلسفي العميق بالضرورة، ولكنه من المتعارف عليه ضمن حدود معينة مقبولة، وهنا تتداخل قضايا كثيرة من أبرزه: أن السلطة قد تتغلب على الشعب ولا تمثل مواطنيها، وتطبيق علمهم ممارسات قمعية تحت يافطة أنها تملك ذلك الحق؛ فلا يمكن الحديث عن العنف المشروع للدولة دون الحديث عن شرعية تلك الدولة وما تستند إليه أساساً. يمكن مراجعة:

د. معتر الخطيب، [العنف المشروع](#)، مدونات الجزيرة، 2017/7/13.

2 مستفاد من النقاش المرئي على الجزيرة الإنكليزية بحضور خبراء:

[How much of a threat are private armies?](#) | Inside Story, Al Jazeera English, 27 June 2023.

3 شركة متعددة الجنسيات بريطانية الأصل للخدمات الأمنية، تُوصف بأنها أكبر «جيش خاص» في العالم، مقرها الرئيس في كرولي الواقعة جنوب لندن في ويست ساسكس، [جي فور إس](#)، ويكيبيديا.

4 لا نتناول هنا المجموعات العسكرية من المليشيات التي تخلط الارتزاق بالانتماء العقائدي، وهي الأخطر والأكثر فتكاً في الحالة السورية، وقد أفردنا لها سابقاً عدة أوراق، منها: سلسلة [مليشيات المشروع الإيراني في سوريا](#)، مركز الحوار السوري.

لتقديم خدماتهم للمنظمات الإنسانية غير الحكومية⁵، بما في ذلك المنظمات البارزة مثل Save the Children و World Vision، التي لجأت إلى توظيف أفراد مسلحين لحماية عملياتها في المناطق المضطربة، وبالنظر إلى التوجهات المتصاعدة للصراعات العالمية يبدو أن الشركات العسكرية الخاصة ستستمر في النمو⁶.

مخاطر وعواقب وخيمة:

يؤكد بعض الخبراء المخاطر المتفاقمة الناتجة عن الاعتماد على المرتزقة، لاسيما عند التعامل مع شركات كبيرة بات لها توزيع جغرافي وتغلغل واسع، مثل مجموعة فاغنر، وقد ثبت تاريخياً أنه من الصعب السيطرة على المرتزقة؛ فغالباً ما كان المرتزقة غير جديرين بالثقة على مر العصور، ويمكن أن يقوموا بردّات فعل غير متوقعة⁷.

كما يصف بعض الخبراء الاعتماد على المرتزقة بأنه "خصخصة غير منظمة للقوة"، وغالباً ما تكون له عواقب وخيمة، فضلاً عن ذلك فإنّ تورّطهم في النزاعات المسلحة يزيد من العنف ضد السكان المدنيين ويزعزع استقرار مناطق بأكملها. وترتبط خطورة المرتزقة أيضاً بالأجندة الخطيرة لعملائهم من الحكومات خاصة، الذين يودّون أيضاً تقليل التبعات القانونية عليهم، وقد لوحظت هذه الديناميكية في عدة نزاعات، مثل سوريا وليبيا، حيث أسهم تدخلهم في زيادة قمع المدنيين وإطالة أمد معاناتهم⁸.

مشاكل قانونية وتجنيّد استغلالي:

غالباً ما تفتقر أنشطة المرتزقة للالتزام بالشرعية القانونية؛ مما يجعل من الصعب جداً تنفيذ آليات مراقبة فعّالة لأنشطتهم وانتهاكاتهم للحقوق، وهو ما يغريهم بشكل أكبر بتجاوز القواعد الأخلاقية والقانونية، ولعل هذا ما يُغري بعض الحكومات وغيرها من أصحاب المصالح بالتعامل معهم على اعتبار أنهم يخلّصونهم من تبعات وأعباء قانونية.

وعلى الرغم مما هو متعارف عليه من أن المرتزقة عموماً هم من العسكريين السابقين الذين عانوا من صعوبة إيجاد مكان لهم في المجتمع بعد تركهم القوات المسلحة؛ إلا أن تجنيّد المرتزقة تجاوز هذه الفئات ليطال فئات أخرى عديدة ممن لم ينخرطوا أصلاً في أي أعمال قتالية سابقة من الباحثين عن العمل، بل حتى من المجرمين

5 هذه النقطة بحد ذاتها تبدو إشكالية كبيرة، وتستحق أن يُفرد لها بحث خاص؛ لأن تلك المنظمات يُفترض أنها تتبنى سيادة القانون وحقوق الانسان، وهو ما يتناقض مع الممارسات العامة لتلك الشركات، سواء في قمع السكان المدنيين خارج إطار القانون، أو في القيام بالتجنيد المتوحش كما سيأتي بيانه لاحقاً.

6 مستفاد من النقاش المرئي، مرجع سابق؛ بتصرف.

7 مستفاد من النقاش المرئي، مرجع سابق؛ بتصرف.

8 مستفاد من النقاش المرئي، مرجع سابق؛ بتصرف.

في السجنون الذين تم إطلاق سراحهم مؤخراً في روسيا مقابل انخراطهم في القتال في صفوف المرتزقة، وهو مشابه لما فعلته إيران سابقاً من خلال تجنيد المرتزقة الأفغان من لواء فاطميون⁹.

إنّ أحد الجوانب الأكثر خطورة في التجنيد هو ما ظهر في السنوات الأخيرة مما يمكن تسميته بـ"التجنيد الافتراضي الجشع" أو "التجنيد الوحشي" (predatory recruitment)، لاسيما في البلدان المتضررة من النزاع مثل سوريا؛ حيث يتم استدراج الشباب¹⁰، الذين غالباً ما يتم استغلالهم بسبب ظروفهم الإنسانية الأليمة إلى الانخراط في عمل المرتزقة بشكل خادع وومقابل وعود بمكاسب مالية، أو حتى بتقديم التجنيس، وغالباً لا يتم الوفاء بهذه الوعود؛ مما يترك أولئك الشباب أمام خيارات صعبة¹¹.

إن أحد الجوانب الأكثر خطورة في التجنيد هو ما ظهر في السنوات الأخيرة مما يمكن تسميته بـ"التجنيد الافتراضي الجشع" أو "التجنيد الوحشي" (predatory recruitment)، لاسيما في البلدان المتضررة من النزاع مثل سوريا؛ حيث يتم استدراج الشباب بشكل استغلالي إلى الانخراط في عمل المرتزقة مقابل وعود لا يتم تنفيذها على الأغلب.

سوريا؛ نموذج لاضمحلال الدولة والتداخل المعقد بين المليشيات والمرتزقة:

وفق بعض الباحثين المراقبين من الخارج للوضع السوري فإن التمييز بين الجهات الحكومية وغير الحكومية قد أصبح أمراً صعباً في سوريا، ويتجلى هذا في الممارسات التي تتبناها "سلطات الأمر الواقع" في مختلف المناطق لتأمين الوصول إلى الموارد الحيوية؛ حيث أنشأت هذه الجهات الفاعلة اقتصادات سياسية موازية ومتراصة، مما أدى إلى طمس الخطوط الفاصلة بين الأنشطة المشروعة وغير المشروعة والتنظيم والإكراه، وتحولت مناطق التماس في سوريا إلى مرتع لشبكات كثيفة من التجار والمهربين والسماسرة، ويؤدي كل ذلك إلى تفاقم تعرّض السكان المدنيين للنهب والابتزاز وسوء المعاملة¹².

9 التقرير التمهيدي "مليشيات المشروع الإيراني في سوريا... التصنيف والتبعية وعوامل الحشد"، مركز الحوار السوري، 2019/11/1؛ ص7.

10 تحدثت العديد من التقارير عن قيام روسيا بتجنيد سوريين في ليبيا وأوكرانيا، يُنظر:

[شهادات حديثة حول استمرار روسيا بنقل المرتزقة السوريين إلى أوكرانيا](#)، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 2022/12/20، وروسيا تجند دفعة جديدة

[من السوريين لإرسالهم إلى ليبيا](#)، العربي الجديد، 2021/10/28.

11 مستفاد من النقاش المرئي، مرجع سابق؛ بتصرف.

12 [Steven Heydemann, Syria's dissolving line between state and nonstate actors](#), Brookings, January 27, 2023.

ورغم مزاعم نظام الأسد التمسك بالحديث عن عودة "الدولة السورية" فإن الطابع المليشياوي أصبح السائد في المناطق التي يسيطر عليها أكثر من أي وقت مضى في مختلف المناطق، خاصة في المناطق الحدودية ومناطق الجنوب السوري¹³.

روسيا والاعتماد على المرتزقة: فاقد الشيء لا يعطيه؛ فروسيا لا تستطيع دعم نموذج الدولة السورية:

في بداية التدخل الروسي جرى تسويقٌ خفيٌّ لذلك التدخل في بعض الأوساط السياسية العربية التي سوّقت للتطبيع حالياً مع نظام الأسد بأنه قد تكون له بعض الإيجابيات، خاصة على مستوى الأمن الإقليمي للدول المحيطة، بدعوى أنه يدعم سيادة "الدولة السورية"، وعودة الدولة السورية المركزية وسيطرتها واحتكارها للعنف ووسائله باعتباره النموذج الأفضل لمنع الفوضى، على عكس النموذج الإيراني المفتت للدولة والمعتمد على المليشيات. إلا أن الأحداث الأخيرة في روسيا أظهرت مدى ضعف هذه الحجة؛ ففي ذروة حاجة روسيا لمرتزقتها حدث ما هدد سلطة بوتين والدولة الروسية¹⁴ بشكل غير مسبوق على مدى أكثر من عشرين عاماً¹⁵.

لا تختلف هذه الدعاية التي تسوّقها بعض الأوساط الإعلامية المرتبطة بروسيا أو ببعض الدول العربية الداعمة لعودة سيطرة نموذج الدولة باعتبارها المصدر الوحيد للعنف المشروع كثيراً عن تطويل نظام الأسد لنفسه بتمسكه وتمثيله "الدولة السورية"، في حين أنه أدخل المليشيات الإيرانية والأفغانية واللبنانية والعراقية بشكل غير مسبوق؛ مما أسهم في تمزيق الدولة عملياً وتعدّد مصادر استخدام القوة بين مختلف المليشيات. ويشير ذلك إلى شدة دحض تلك المزاعم، ومقدار التناقض مع الدعاية التي يتم تسويقها للخطوات العربية التطبيعية مع نظام الأسد، على اعتبار أن ذلك سوف يساعد في عودة "الدولة السورية" وسيطرتها على مختلف المساحات ومنعها الأنشطة غير المشروعة؛ فنظام الأسد أصبح مفتتاً بين المليشيات المتعددة.

المعارضة السورية: الانخراط في أنشطة مشبوهة يضرّ بالقضية:

13 يُنظر التقرير التحليلي: "نموذج السيطرة الهشة للنظام في الجنوب السوري: تجليات فقدان نموذج الدولة شكلاً ومضموناً، وتضارب أجندات الحلفاء والفاعلين"، مركز الحوار السوري، 2020/9/25.

14 نشير إلى ذات النقاش ذاته الذي أثارناه في الهامش رقم 1، من حيث التشكيك بمشروعية بوتين ونظامه أساساً، ولكن الحديث هنا افتراضاً لصحة المنطق الذي يتم تسويقه.

15 Andrei Soldatov and Irina Borogan. [Putin's Real Security Crisis. The Most Important Lesson of the Wagner Rebellion Is the FSB's Failure](#), Foreign Affairs, July 6, 2023.

تحدثت بعض التقارير الصحفية والمصادر الميدانية عن انخراط بعض الأطراف المحسوبة على قوى الثورة والمعارضة السورية في أنشطة غامضة ومشبوهة بالارتزاق في ليبيا وغيرها من المناطق¹⁶، وعلى الرغم من أن مثل هذه الحوادث المتفرقة والمحدودة لا تشكل نهجاً لقوى المعارضة السورية، ولا يمكن اعتبارها مشابهة أو مماثلة لما تقوم به روسيا وإيران ونظام الأسد؛ إلا أنه وفق التوصيف أعلاه للمرتزقة وسمعتهم وأعمالهم فإن أي انخراط - وإن كان محدوداً جداً- في مثل هذه الأعمال سيكون أبعد ما يكون عن خدمة القضية السورية بوصفها قضية حق وقضية شعب قدّم أسى التضحيات للحصول على حريته. وإن كانت الإكراهات السياسية الواقعية تفرض نفسها أحياناً بشكل لا يمكن إنكاره فإن ثمة وسائل وصوراً أخرى لتقديم الدعم للحلفاء، بما يضيء الشرعية على أي تدخل إلى جانب الحليف، ولكن دون إعطاء الفرصة للمتريّبين بوصم الفصائل بالارتزاق الذي يمكن أن يطال شعباً بأكمله وقضية حق بذل الملايين أرواحهم في سبيلها؛ مما لا يقل خطورة عما تورّطت به فصائل الغلو والتطرف التي أسهمت في محاولات وصم الثورة السورية بالإرهاب.

وقد باتت محاولات الوصم هذه تُستخدم سلبياً حتى داخل تركيا للهجوم على الائتلاف الحاكم وتقويضه، والنيل من سمعة القضية السورية وممثلها من الفصائل التي ارتبطت باسم الجيش السوري الحر¹⁷؛ مما يوجب مراجعة حقيقية لهذه الممارسات، وإن كانت محدودة جداً.

يفرض شيوع مثل هذه النظرة الخارجية على قوى الثورة والمعارضة أن تبذل جهودها بشكل أكبر لتمييز نفسها باعتبارها صاحبة قضية حق سامية، وعلى الرغم من أن الإكراهات السياسية والظروف الصعبة قد تفرض أحياناً نهجاً اضطرارياً ما فإن التهذئة النسبية الحاصلة حالياً تعطي فرصة لالتقاط الأنفاس والسعي نحو الحوكمة الرشيدة.

إن صعود موجة "خصخصة العنف" عالمياً، واستخدامها من قبل الفاعلين للتهرب من التبعات والمسؤوليات القانونية عن الانتهاكات يسلط الضوء على مدى أهمية الوعي لزيادة هذه الظاهرة، والاجتهاد والتحضير لتجنّبها ومكافحتها؛ لخطورتها على السوريين وقضيتهم العادلة.

16 يُنظر مثلاً: "مرتزق" سوري يروي قصة نقله من تركيا للقتال في ليبيا، الجل نت، 2022/5/31.

17 أوميت أوزداغ: الجيش السوري الحر هو فاغتر تركيا، تركيا بالعربي، 2023/6/27.